المذكرة التي سلمها النائب الأول لوزير الخارجية السوفياتي، يولي فورنتسوف، إلى رئيس الفريق القنصلي الإسرائيلي في موسكو، آري ليفين، يبلغه فيها رفض بلاده لسياسة توطين اليهود السوفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة* [1]

موسكو، 1990/1/29

وتقول المذكرة:

"إن تطور الوضع في الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة قد استقبل في العالم بأمل معين في أن يبدأ أخيراً تحرك فعلي في تسوية هذا النزاع المزمن في المنطقة. وأول ما ساعد على نشوء مثل هذا الأفق هو الموقف الإيجابي لمنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية التي قد أظهرت بشكل مقنع سعيها لإنهاء المجابهة المستمرة منذ سنوات طويلة والانتقال إلى تحقيق اتفاقات تضمن المستقبل السلمي والآمن لكافة أطراف النزاع بما فيها إسرائيل.

"وأن موقف بعض القادة الإسرائيليين يبدو متنافراً على هذه الخلفية. ويتكون انطباع عن خلق عراقيل جديدة وجديدة بشكل متعمد على طريق العملية السلمية. أجل، وإلا كيف يمكن وصف تصريحات بعض الشخصيات السياسية الإسرائيلية، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه، عن ضرورة الاحتفاظ بالأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل لأجل توطين المهاجرين اليهود القادمين إليها بما في ذلك من الاتحاد السوفياتي.

"وبذلك تؤكد القيادة الإسرائيلية مجدداً على نهج ضم الأراضي العربية المحتلة، ورفض البحث عن حلول وسط لنزاع الشرق الأوسط. ومن خلال سياسة "الأمر الواقع" هذه تبدو بوضوح المخططات التوسعية لإنشاء "إسرائيل الكبرى" على حساب حقوق الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى.
وبالوضوح عينه يبدو شيء آخر وهو النية في فتح جبهة جديدة لقمع الانتفاضة الفلسطينية عن طريق ضرب مصالح السكان الفلسطينيين والمستوطنين ببعضها البعض.

"وما لا يمكن أن يغيب عن البال أيضاً هو أن إسرائيل بإمعانها في تكريس احتلال الأراضي العربية، تتحدى منظمة الأمم المتحدة التي طالبتها غير مرة بالامتناع عن التدابير التي من شأنها تغيير الوضع في الأراضي المحتلة بما في ذلك الوضع الديموغرافي. ويلاحظ بجلاء الاستهتار

---

* **المصدر**: السفير، بيروت، 1990/1/30.

[1] أعلن عن المذكرة في مؤتمر صحافي عقده النائب الأول لرئيس دائرة الإعلام في وزارة الخارجية السوفياتية، السيد فاديم بيرفيليف.

بالقانون الدولي وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 التي تمنع استيطان الأراضي المحتلة بغير سكانها الأصليين وهي الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل أيضاً.

"في الاتحاد السوفياتي لا يخفون قلقهم إزاء خطوات الحكومة الإسرائيلية هذه التي من شأنها توجيه ضربة شديدة إلى قضية السلام في الشرق الأوسط وإفشال عملية التسوية وتهديد أمن كافة شعوب المنطقة بما فيها الشعب الإسرائيلي نفسه.

"ولا يغيب عن اهتمامنا جانب آخر من جوانب القضية. إن قوانين الاتحاد السوفياتي تنسق حالياً مع القوانين الدولية بما فيها حرية السفر منه وإليه. ولكن ما لا يمكن إلا أن يثير قلقنا هو أن قسماً من أبناء القومية اليهودية الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي قد يصبح بتأثير الدعاية المغرضة أداة لتنفيذ المخططات غير القانونية التي يدينها الرأي العام العالمي. وإننا نقف بحزم ضد استخدام الأشخاص الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي والمغامرة بأمنهم لأجل مزاحمة الفلسطينيين قومياً في أراضيهم. وعلى القيادة الإسرائيلية أن تأخذ في حسابها العواقب الخطرة التي قد تترتب على ممارستها هذه.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/